Copyright © King Saud University

التتمة راجع لما بعد الكاف والستي على ذي الاصل عند
المناسخة كما يأتي له ثم بان ابوه ولم تشترطها المشتري فالبقي
على البايع حتى يسلم فجز التمرة ولا يقسم ما فيه شائع
كما قوته مطلقا قوتا وتراضيا وكزوجين كما قوت الا بتراضيهما
فلا تدخل فيه التركة ولا يقتسم بتراجعهما وتكل على المبيع
المعلوم كعرضين بتحريري وعشرة على ان من خرج له
الاول يغرم خمسة للعادلة ولا لبن في ضروع كان حلب
كل واحد يوما او بقرة الا لفضل بين على وجه المروي
وكان اذا هلك ما بيد هذا رجع على صاحبه كذا في
الخرشي وغيره ولو على اقرار احدهما بما لا يوافق
منه بحيث لا يمكن غيره كالمجوح والموحاة وصحت ان
يكتب عنه وللشريك الانتفاع بذلك فيما يعد ولا
يقسم بعدل لما مطلقا ولا تراضيا ولا القناة جبرا بل
بالقلد حيار الرؤوس كالمكاتب من وقت اجري ان ملكاه
قبل الارض لانهما اقتسما الارض بالقيمة فجبر المتزوج
منه كما في احيا الموات من الاصل والا فمن الوصول وفي
للنتاج في السبق وجه ومرتة الشريك في تلقيحه
بثن بكسهم واهل السهم كالزوجات جبرا كالعصبة
مجموعة لما بليق لولي العرض ان رضوا هم ان شاء

المجموعة

المجموعة قسم ثانيا وقسم على ان نصيب ثم كتب
اسماهم وري على طرة وكل لوح المعدد منها بلي الخارج
ومنع اشتراقسم قبل خروجه للجهالة فخلاف الشائع وفيه
الشفعة وهي اي القسمة بانواعها لازمة الا ان يثبت
جور او غلط وقسم تعاضي في قرعة او تراض بتعويم ولا
فالبيع ما هو فيه كالبيع وتم بينة حلف المنكر فان نكل
قسم الخطابيهما وحلف مرع حقق والمثل لطالب
الرقبة حيث لا مؤد يجبر متى اباها مع امكان الانتفاع
وان اراد بيع حصتك فيما لا ينقسم اجبر مسلك
الاخر الا ان الشقر يأسرقا او للبحر او يكونا
الربع للحلة او يترم النقص وان وجد بعضهم بعد
القسمة عيبا بالاكثر من نصيبه فما تم اسكت ولا تنقض
له اجرة القسمة فان كان نصيب احدهما بكهوم
رد قيمة بعضه ونصيبهما بيتا صاحب وتغيير حق
من قول الاصل بعض قيمة المنقص بالتبعيض كما في
الخرشي وغيره والتام بينهما وبالربع فاقل اشتر
في العيب فحسنا للكل ويرجع واجده بقوله ان
تبوض بالاخذ من قيمة الصحيح وبما بينهما
به الاكثر والربع كالنصف والثلث تم اسكت بخاط